صفحة رقم ٢ — أم القرى — العدد ٣٨١٠ في ١٠ جمادى الآخرة ١٤٢١هـ

نيابة عن خادم الحرمين الشريفين سمو ولي العهد يلقي كلمة المملكة .. بقية

بين الشعوب والأمم وتوسيع آفاق التعاون فيما يتهيأ لكننا نتعلق على الأمم المتحدة أن تساهمنا في الوقوف ضد العولمة التي تؤدي إلى هيمنة القوي على الضعيف وزيادة أعباء الفقر والحروب واستغلالها وتكريس الظلم والاستراتيجية في العلاقات الدولية. وإننا نحذر على نحو خاص من مضمنة انفلات زمام الدور واستخدامها مظلة لانتهاك سيادة الدول واعتماد الانتقائي في تدويل الماضية تحت ذرائع وحجج شتى. وعلى وجه الخصوص من زاوية قضية حقوق الإنسان كما ورد آنفاً سأسأل إذ من المجدي لأجهزة الأمم المتحدة إذا ما تبنت الدعوة المطروحة لإقامة حوار حضاري بين الأمم. إن تكرس جدياً من الوقت والجهد لدراسة ما قدمته كل حضارة إنسانية من إسهامات وأفكار مرتبطة بمفهوم حقوق الإنسان. إننا في أمس الحاجة إلى صيغة تجمع بين عالمية هذا المفهوم وأهمية احترام الخصائص التي لا يمكن لأي حضارة التخلي عنها أو المساومة عليها.

السيد الرئيس:

إن إهمال بعض الإصلاحات الهيكلية والتنظيمية للارتقاء بأداء الأمم المتحدة وزيادة فعاليتها، قد يكون ضرورياً في لحظة الراهنة، إلا أن هناك حقيقة ثابتة وراسخة لا مناص من تجاهلها أو التهرب منها وأعني بذلك أن مشورة هذه المنظمة على الأقليات بأمكانها والاضطلاع بمسؤولياتها الثابتة والمستجدة، تظل مرتبطة بمدى توفر الإرادة السياسية لوضع مبادئها، وما تضمنه ميثاقها من تكلفات ورؤى موضع التنفيذ الفعلي. بما في ذلك الالتزام بما يصدر عن هذه الهيئة من قرارات وتوصيات، وفي الساحة الدولية، ما زالت هناك العديد من القضايا التي يحول دون معالجتها عدم التزام طرف من التزام أو كلاهما بمبادئ الأمم المتحدة ومقرراتها. فعلى سبيل المثال، فقد كان على قرار مجلس الأمن رقم (٤٢٤) المتعلق بالانسحاب من جنوب لبنان، بالرغم من صدوره بالإجماع أن ينتظر أكثر من عشرين عاماً إلى أن انصاعت له إسرائيل وقررت وضعه موضع التنفيذ كما تعمر عملية السلام في الشرق الأوسط حيث يتعرض الشعب الفلسطيني والسوري، بالتحديد من الغطرسة والصعوبات الناجمة عن عدم جدية الحكومة الإسرائيلية في الالتزام بمتطلبات العملية السلمية التي تقوم على مبادئ، مؤتمر مدريد للسلام، خاصة منها الأرض مقابل السلام، وقرارات الشرعية الدولية إضافة إلى عدم الوفاء بالتعهدات الواضحة وما التزمت إسرائيل بتنفيذه. ويحدث ذلك في الوقت الذي يواصل فيه العرب تمسكهم بهدف السلام كخيار استراتيجي لا رجعة فيه. بالذين في سبيل تحقيق هذا الهدف كل ما يستدعيه الأمر من مرونة ومبادرات ومشاركة في كل الجهود والأنشطة المتبقة من عملية السلام. وإذا كانت محادثات كامب ديفيد الأخيرة قد عسرت ولم تصل إلى غايتها المنشودة، فإن مرجع ذلك هو مجابهة إسرائيل الفقر على حقيقتين أساسيتين تأتي بعضهم عملية السلام وجوهرها وهما:

أن القدس الشريف جزء لا يتجزأ من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧م ويطلق عليها قرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢) والتأتي أن مسألة حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم أمر سبق أن هذه المنظمة أن تلوثه في العديد من قراراتها خاصة القرار رقم (١٩٤).

وفيما يتعلق بالمسار السوري. فإننا لا نرى تفسيراً لتعثر جهود هذا المسار، سوى استمرار تعنت موقف الحكومة الإسرائيلية وعدم استيعابها لمتطلبات العملية السلمية التي تقتضي بضرورة انسحاب إسرائيل في شطوط الرابع من حزيران، وفاءً أمينا للأرض مقابل السلام.

وفي منطقة الخليج، استمر إرث الحرب العراقية - الإيرانية مشكلاً أضخم أزمة يعيشها بعد صدور قرار مجلس الأمن الداعي لوقف القتال بين العراق وإيران. ولم تضع الحرب أوزارها بين الطرفين الجاريين، إلا بعد استجابة الطرفين وامتثالهما لنصوص القرار المذكور. غير أننا في منطقة الخليج ما زالت تعاني من المشكلة الناتجة على عدم وفاء الحكومة العراقية بالتزاماتها على نحو كامل بموجب قرارات مجلس الأمن التي صدرت في أعقاب احتلال العراق الدولة الكويت عام ١٩٩٠م، الأمر الذي ترتب عليه استمرار معاناة الشعب العراقي المستقيم من جراء الحصار الاقتصادي واستمرار حالة عدم الاطمئنان في الدولية العراقية تجاه جيرانها والتي عززتها الهبة التهديد والوعيد الصادرة عن أعلى المستويات في القيادة العراقية.

وانطلاقاً من حرص المملكة العربية السعودية على مساعدة شعب العراق للحصول على احتياجاته الأساسية، فقد أيدت تطويع برنامج النفط مقابل الغذاء، كما طرحت بالأدوي في وقت سابق، أفكاراً محددة في مبادرة مكاشفة من شأنها السماح للعراق استئناف دوره بمساعدة من دول وبضائع، ما عدا تلك التي تدخل في نطاق العتاد العسكري، خاصة ما يتعلق بالسلاح وتطوير أسلحة الدمار الشامل. غير أن ما لم يؤسف له أن جميع الجهود المبذولة في هذا الشأن قد أصطدمت دائماً بحائط الرفض العراقي والتي تضاعفه تمثل المبادرات الإقليمية والدولية المطروحة. إن شعورنا بالألم باستمرار معاناة أشقائنا في العراق من جراء سياسات حكومته لا يحملنا إلا حرصنا المستمر على ضرورة الحفاظ على استقلال العراق ووحدة أراضيه وسلامته الإقليمية.

السيد الرئيس:

السادة أعضاء الوفود:

إن المملكة العربية السعودية شأنها شأن شقيقاتها في مجلس التعاون لدول الخليج العربية تعتبر ما في وسعها لتكريس الأمن والاستقرار في منطقة الخليج والعمل على إيجاد مناخ سوداء للضرورات التنمية الاقتصادية والتعاون المثمر فيما بين دول الجوار. ومن هذا المنطلق، فقد حرصت دول مجلس التعاون على أن تكون علاقاتها مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية قائمة على حسن الجوار والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والأخذ بالطرق السلمية كأسلوب لحل النزاعات بين الجانبين. غير أن استمرار مشكلة الجزر الواقعة بين إيران ودولة الإمارات العربية المتحدة مازالت تشكل عقبة أمام تطوير العلاقات وانفتاحها على النحو المطلوب.

وقد جاء إنشاء اللجنة الثلاثية المكلفة بالنظر في هذا الأمر، وذلك تعزيزاً لوفاق وسلمي يحقق وحدة الأمن والاستقرار، ويمنحه لهذا البلد العربي الشقيق دوره البناء في الصعيد الدولي عموماً.

السيد الرئيس:

إن حكومة خادم الحرمين الشريفين، تولي جل اهتمامها وعنايتها بالجهود الرامية إلى إزالة أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط، بما في ذلك منطقة الخليج العربي من خلال دعمها لجهود جامعة الدول العربية، بموجب قرار مجلس الجامعة رقم (١٠١) والداعي إلى جعل هذا الجزء الحساس من العالم منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل من مختلف المنطقة المعمورة المحايدة المنطقة البرية والمعمورة بين البلدين، مؤشراً يدعو إلى الطمأنينة والتفاؤل. ويمكن رفض إسرائيل الانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وبقاء برنامجها النووي خارج نطاق الرقابة الدولية، الأمر الذي يشكل تهديداً خطيراً لأمن المنطقة.

أن من الضروري ينتشار بل القصر الجهود من أجل زيادة فاعلية معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، وذلك عن طريق تعديل نظام الضمانات الناتج للوكالة الدولية للطاقة الذرية وجعله ذا صبغة عالمية كما أنه أمر ضرورة وضع الضوابط والمعايير التي تساعدنا على التقدم المنشود في جميع سلاحات من أسلحة الدمار الشامل استهلالاً من قرار الأمم المتحدة رقم (٦٠/٥٤) لعام ٢٠٠٦م.

السيد الرئيس:

إن ظاهرة الإرهاب التي مازالت مستشرية في كل مكان في العالم مثار مخاوف بين مد وجزر مازالت تستدعي من منظمتنا جهوداً أكثر جدية أمنياً وتأكيدها، قد دأبت دبلوماسية المملكة العربية السعودية على إدانة الإرهاب بكل صوره وأشكاله، وصنع جنودها في جانب الجهود الدولية المبذولة للتصدي لهذه الظاهرة المحظورة، وأن مما يجب التأكيد عليه في هذا الخصوص، أن التطرف والعنف والإرهاب ظواهر عالمية غير مصحوبة على شعب أو دولة أو ديانة وشأن أعمالية هذه الظاهرة وشموليتها قبل التصدي لها وتكاتفها بفعالية وتأثير لا يمكن أن يتأتى إلا من خلال حشد دولي متفق عليه في إطار الأمم المتحدة يكفل القضاء على الإرهاب ويحسن حيطة الأمن، ويحفظ للدول سيادتها واستقرارها.

على أن مكافحة الإرهاب تتطلب أيضاً تعاوناً دولياً ضد أيدي العناصر والجماعات الإرهابية والخارجة دون تمكينها من استغلال أراضي وقوانين الدول التي تعيش على أراضيها لاستخدامها منطلقاً لأنشطتها التخريبية مهما كانت الدوافع والحجج.

السيد الرئيس:

تولي المملكة العربية السعودية اهتماماً بالغاً بقضايا البيئة وضرورة حمايتها، حيث أدركت أهمية الموضوع مكاناً بارزاً في سياستها الداخلية والخارجية على اعتبار أن الحياة الآمنة في المجتمع ترتبط ارتباطاً وثيقاً بما يحيط بهم من ظروف بيئية ومناخية.

ومن هذا المنطلق، فقد كان للمملكة مشاركات فعالة في المؤتمرات والندوات والهيئات الدولية المتعلقة بالبيئة وحمايتها، إضافة إلى اهتمامها الى العديد من الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بهذا الموضوع وأن كل ما نأمله هو أن تتسم الجهود الدولية عند تناولها مشكلات البيئة بالقدر اللازم من الموضوعية، وأن تظل دراسات جادة وواعية ترتكز على حقائق علمية وتأخذ بعين الاعتبار مسيرة التنمية في الدول النامية.

وندعو في هذا المقام جميع الدول إلى الالتزام ببرنامج القرن الواحد والعشرين، وأن توفي الدول الصناعية على وجه الخصوص، بالتزاماتها الواردة من حيث ظل التقنية البيئية للبلدان النامية.

السيد الرئيس،

أيها الحضور الكرام

لقد أصبحت المملكة العربية السعودية تدفع عجلة التنمية في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً على وجه الخصوص، وأن تضاعفت وتقدت العديد من البرامج التنموية، ومنحت مساعداتها السخية لهذه البلدان لتمكينها من مواجهة الفقر والتخلف، ووضعها على الطريق المؤدية الى التنمية والاستقرار غير أنواعه النووية والكيميائية والجرثومية وتشعر بهذا الخصوص بقلق شديد لإدراء استمرار رفض إسرائيل الانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وبقاء برنامجها النووي خارج نطاق الرقابة الدولية، الأمر الذي يشكل تهديداً خطيراً لأمن المنطقة.

أن ما تحقق اليوم يستدعي بذل الجهود من أجل زيادة فاعلية مكافحة الحد من انتشار الأسلحة النووية، وذلك عن طريق تعديل نظام الضمانات الناتج للوكالة الدولية للطاقة الذرية وجعله ذا صبغة عالمية كما أنه أمر ضرورة وضع الضوابط والمعايير التي تساعدنا على التقدم المنشود في جميع سلاحات من أسلحة الدمار الشامل استهلالاً من قرار الأمم المتحدة رقم (٦٠/٥٤) لعام ٢٠٠٦م.

السيد الرئيس:

إن ظاهرة الإرهاب التي مازالت مستشرية في كل مكان في العالم مثار مخاوف بين مد وجزر مازالت تستدعي من منظمتنا جهوداً أكثر جدية أمنياً وتأكيدها، وقد دأبت دبلوماسية المملكة العربية السعودية على إدانة الإرهاب بكل صوره وأشكاله، وصنع جنودها في جانب الجهود الدولية المبذولة للتصدي لهذه الظاهرة المحظورة، وأن مما يجب التأكيد عليه في هذا الخصوص، أن التطرف والعنف والإرهاب ظواهر عالمية غير مصحوبة على شعب أو دولة أو ديانة وشأن أعمالية هذه الظاهرة وشموليتها قبل التصدي لها وتكاتفها بفعالية وتأثير لا يمكن أن يتأتى إلا من خلال حشد دولي متفق عليه في إطار الأمم المتحدة يكفل القضاء على الإرهاب ويحسن حيطة الأمن، ويحفظ للدول سيادتها واستقرارها.

على أن مكافحة الإرهاب تتطلب أيضاً تعاوناً دولياً ضد أيدي العناصر والجماعات الإرهابية والخارجة دون تمكينها من استغلال أراضي وقوانين الدول التي تعيش على أراضيها لاستخدامها منطلقاً لأنشطتها التخريبية مهما كانت الدوافع والحجج.

السيد الرئيس:

تولي المملكة العربية السعودية اهتماماً بالغاً بقضايا البيئة وضرورة حمايتها، حيث أدركت أهمية الموضوع مكاناً بارزاً في سياستها الداخلية والخارجية على اعتبار أن الحياة الآمنة في المجتمع ترتبط ارتباطاً وثيقاً بما يحيط بهم من ظروف بيئية ومناخية.

ومن هذا المنطلق، فقد كان للمملكة مشاركات فعالة في المؤتمرات والندوات والهيئات الدولية المتعلقة بالبيئة وحمايتها، إضافة إلى اهتمامها إلى العديد من الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بهذا الموضوع وأن كل ما نأمله هو أن تتسم الجهود الدولية عند تناولها مشكلات البيئة بالقدر اللازم من الموضوعية، وأن تظل دراسات جادة وواعية ترتكز على حقائق علمية وتأخذ بعين الاعتبار مسيرة التنمية في الدول النامية.

وندعو في هذا المقام جميع الدول إلى الالتزام ببرنامج القرن الواحد والعشرين، وأن توفي الدول الصناعية على وجه الخصوص، بالتزاماتها الواردة من حيث ظل التقنية البيئية للبلدان النامية.

السيد الرئيس،

أيها الحضور الكرام

لقد أصبحت المملكة العربية السعودية تدفع عجلة التنمية في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً على وجه الخصوص، وأن تضاعفت وتقدت العديد من البرامج التنموية، ومنحت مساعداتها السخية لهذه البلدان لتمكينها من مواجهة الفقر والتخلف، ووضعها على الطريق المؤدية الى التنمية والاستقرار غير الدولية والتي من ضمنها المقاطعة الخاصة بالتي جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والتي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها رقم (٣٤/١٨٠) وتاريخ ١٨ ديسمبر ١٩٨٩م.

الموافقة على انضمام المملكة الى اتفاقية ووتراد، بشأن تنقيح امتيازات الموانئ السيئة على استخدام أي موانئ كبحارية أو مينات خطرة مخاوراً في التجارة الدولية.

وفي الختام، أتوجه لكم بالشكر والتقدير على حسن إصغائكم راعياً أقوالي الخضير أن يكلل جهودنا وحساسيتها بالتوفيق والسداد لتعود لبلداننا بروح طموحاً الآمال والتفاؤل بمستقبل هذه المنظمة التي هو سنقتنا جميعاً.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

من خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني أن المملكة تعلن مساهمة مساهمة للملايين الاقتصادي وتجارت الخصخصة خداوا اسهم انضمامنا لمساهمين دور القطاع الخاص ورسالة الخدام وأرشاجهم.

وقال سموه في حفل الاستقبال والعشاء الذي أقامه تكريما لسمو مجلس الأعمال السعودي الأمريكي بالتعاون مع جمعية السفارة الخارجية ومجلس الأعمال للتقاطع الدولي بفندق شيبورد بلازس أن المملكة قد نجاحت سوقها بعضوا في منظومة الاقتصاد فاتفاقية التجارة العالمية ووقعت عدد اتفاقيات ثنائية مع عدد من شركائها التجاريين.

وأكد سموه أن المملكة تسعى لضمان التوازن في سوق استيراد واستقرار أسعاره وتعرف تماماً أن ذلك يتطلب تعاون كل الدول المنتجة الأعضاء وغير الأعضاء في منظمة أوبك التي يجب عليها تحمل مسئولياتها لضمان تحقيق السعر المنطق عليه الذي يحقق المعادلة للمنتج والمستهلك.

وفيما يلي نص الكلمة:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأعمال السعودي الأمريكي المقدر وهيئة السياسة الخارجية ومجلس الأعمال للتقاطع الدولي، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، كم أنا سعيد بوجودي اليوم معكم وهو أمل أن يسهم هذا اللقاء في تحقيق أهم أهداف الأوضاع ومقومات الاقتصاد السعودي وإمكانياته الكبيرة.

أيها الأصدقاء:

لقد سعت المملكة منذ نشأتها الى الانفتاح على العالم في ميادين التجارة والاستثمار بدءاً بالمشاركة الناجحة بين بلدينا في انشاء النفط السعودي ومروراً بأولى اتفاقية تجارية مع بلدكم التصديق فيما أقر من خمسين عاماً وانتهاء بدعوتنا للشركات العالمية للاستثمار في تطوير قطاع الغاز والصناعات المرتبطة به والتي جاءت استجابة الشركات وعروضها بهذا المجال جادة ومشجعة ونبشر بالخير ان شاء الله.

أيها الأصدقاء:

لقد اتبعت المملكة سياسة شاملة للإصلاح الاقتصادي، فأطلقت سياسة الخصخصة كخيار استراتيجي لتعزيز دور القطاع الخاص وزيادة الكفاءة والانتاجية وتعدد الدعم بتخصيص قطاع الاتصالات وفوائده الأعلى دخلاً للدولة.

كما اتخذت الحكومة عددا من القرارات لترسخ هذا التوجه منها انشاء المجلس الاقتصادي الأعلى والهيئة العامة للاستثمار والهيئة العليا للسياحة، كما تم اقرار المنظمة جديدة في نظام الاستثمار ونظام تملك العقار لغير السعوديين ونظام التنظيم العمالة بين العامل وصاحب العمل وتم اصدار نظام الرعاية الشركة الذي ينظم اجراءات التقاضي وفض

كتلة صفحة ٢٧

KingbioSynch/kingbio/Files/KingAbdullahBinAbdulAziz/download/Documents/2015/3/201531_125245_00000002.png/67.213.74.121 1/1